نقد الاستخدام الجدلي لقياس الغائب على الشاهد في إثبات بعض الصفات الإلهية عند أبي المعالي الجويني

د. عابدين السيد عبد اللاه [*]

مقدمة البحث:

يعد من أهم التساؤلات الكبرى التي لا يكف العقل البشرى عن طرحها؛ هل هناك إله؟ والإجابة هي: أن مشاهدة الاتقان في النظام الكوني من الذرة إلى المجرة (أو دليل الآفاق) والشعور بالمجئ اللا إرادي للإنسان إلى عالمنا الأرضي (أو دليل الأنفس) يثبتان أن هناك إلهًا يؤمن به الإنسان المتعين سواءً المنتمي أو اللامنتمي إلى ديانة سماوية أو معتقد أرضي ما عدا الملحد الذي ينكر أن هناك إلهًا من منطلق عجز عقله عن تبرير وجود الشر في الإنسان والعالم، والمتمثل في الكوارث الطبيعية؛ كالزلازل والبراكين والعواصف، وكذا الحروب البشرية، والأمراض وولادة ذوى الاحتياجات الخاصة...، وغير ذلك من أمور يراها الملحد منافية لوجود إله كلي القدرة ومطلق الخيرية.

ما بعد إتفاق الجميع ـ باستثناء الملاحدة ـ على أن (وجود الإله) ظهرت اشكالية تعدد الآلهة والمعبودات، على خلفية إيمان كل جماعة بشرية بعبادة آلهة ومعبودات غير تلك التي تؤمن بضرورة عبادتها الجماعات البشرية الأخري، وكأن الأصل عند البشر هو الإيمان بتعدد الآلهة والمعبودات باستثناء الموحدين الذين آمنوا بإله واحد، فاضطروا إلى طرح السؤال الأخطر، وهو: من الإله الحق في ظل تعدد الآلهة والمعبودات؟ بحثًا عن تصور ذهني للإله الحق لا ينطبق إلا على الإله الذي يؤمن به الموحدون، فيسهل عليهم بذلك الحكم بزيف الآلهة والمعبودات الأخرى، واستند الموحدون في تأييد وحدانية الإله على متلازمة تعدد الآلهة والتنازع المفضي إلى خراب العالم والاخلال بنظام الاتقان الكوني (= دليل التمانع).

[*] مدرس الفلسفة الإسلامية ـ كلية الآداب ـ جامعة سوهاج.

إن التصور الذهني للإله الحق يقتضى تحصيل علم توحيد الصفات والأفعال الإلهية، ذلك التحصيل الذي يتطلب الإجابة عن ثلاثة تساؤلات، وهى:

- التساؤل الأول: ما حدود المعرفة البشرية بالصفات والأفعال الالهية؟
- التساؤل الثاني: ما وسائل المعرفة البشرية بالصفات والأفعال الإلهية؟
- التساؤل الثالث: ما غاية المعرفة البشرية بالصفات والأفعال الإلهية؟

في هذه الورقة البحثية لن نتطرق لتفاصيل علم توحيد الصفات والأفعال الإلهية، والإجابة على الأسئلة الثلاث، إلا بالقدر الذي يتطلبه نقد الاستخدام الجدلى لقياس الغائب على الشاهد فى إثبات بعض الصفات الإلهية عند إمام الحرمين أبى المعالى الجوينى (ت٤٧٨هـ).

دوافع البحث وأهميته:

تولدت الرغبة الملحة فى عمل ورقة بحثية عن (نقد الاستخدام الجدلى لقياس الغائب على الشاهد فى إثبات بعض الصفات الإلهية عند الجوينى) من أن الإنسان إذا عرف الله المنعم عليه بنعم لا تعد ولا تحصى، ويمتلك فردوسًا لمكوث المطيعين تولدت لديه الرغبة في الثواب الإلهي، وإذا عرف الله المنتقم الذى يمتلك الجحيم ليكون هو المقر الأبدى للعصاة تولدت لديه الرهبة من العقاب الإلهي، وفى الحالتين تكون الغاية من معرفة الله هى أن يصل الإنسان إلى الإيمان والعمل الصالح طبقاً لمنظومة الأوامر والنواهي الإلهية؛ أي الدافع وراء محاولة تكوين تصور بشرى عن الإله الحق هو إدراك استحقاقه للعبودية، ومن هنا ظهرت (متلازمة الإيمان بالله ومعرفة صفاته)؛ والتى تعني أن ثمة علاقة وثيقة بين إيمان الإنسان المتعين وبين معرفة صفات الله الواجب ثبوتها له، مع تنزيهه عما يستحيل اتصافه به على وجه تطمئن به القلوب اعتمادًا على الدليل العقلي الملتحم بالقرآن العظيم سواءً بحكم أن هذه المعرفة ذاتها هى شرط الإيمان أو شطره أو من لوازمه.

كذلك، فإن خطورة التقاعس عن التحصيل المجمل أو التفصيلي لعلم الصفات والأفعال الإلهية تأتي من الحكم بـ (كفر من مات غير عالم بالله)؛ إذ يقول الجويني:"فإن قال قائل: لو ابتدر العاقل في أول حالة التكليف إلى النظر من غير تفريط في النظر، فاخترمته المنية قبل إنتهاء النظر، فما قولكم فيه؟ قلنا: سبيله عند أئمتنا سبيل من مات في صباه، وهذا مكلف يموت غير عالم بالله، ولا نحكم له بالنار على الأصح، ولو انقضي من أول حال التكليف زمن يسع النظر المؤدي إلى المعارف، ولم ينظر مع ارتفاع الموانع، واخترم بعد زمان الإمكان فهو ملحق بالكفرة"([1]) ومن هنا تأتي أهمية استخدام قياس الغائب على الشاهد في محاولة الاستحضار الذهنى لكمال الله وجلاله بما يساعد على توليد خشوع العبودية فى قلب العارف بالله(ﷻ).

تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيس للبحث هو: ما مدى النجاح أو الفشل في استخدام الجوينى لقياس الغائب على الشاهد في إثبات بعض الصفات الإلهية؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، منها:

- **التساؤل الأول: ما مفهوم قياس الغائب على الشاهد عند الجويني وما الأطر الضابطة لاستخدامه؟**
- **التساؤل الثاني: إلى أى حد استطاع الجويني توظيف الاستدلال بالشواهد الحسية في إثبات صفات الجمال والكمال بما يليق بالذات الإلهية وأفعالها، ونفي صفات النقص بحق الذات الإلهية وأفعالها؟**
- **التساؤل الثالث: إلى أى حد استطاع الجويني توظيف الاستدلال بالشواهد الحسية في الرد على فكرة النفي التعطيلي عند المعتزلة، والرد على الإثبات التشبيهي عند الكرامية؟**

([1]) الجوينى (أبو المعالى): الشامل في أصول الدين، تحقيق وتقديم: على سامي النشار & فيصل بدير عون & سهير محمد مختار، منشأة المعارف، الأسكندرية١٩٦٩م، ص١٢٢.

منهج البحث:

اقتضت المعالجة المنهجية لإشكالية البحث استخدام عدة مناهج على النحو الآتي:

- **المنهج التحليلي في تحديد معاني المصطلحات والمفاهيم المستخدمة مثل: القياس والغائب والشاهد، والمثلين والخلافين، وكذا في تحليل استخدام الجويني الجدلي لقياس الغائب على الشاهد سواءً في تقرير مذهبه أو الرد على مخالفيه.**
- **المنهج التاريخي في رد الأفكار والمفاهيم إلى أصولها الأولى التي نبعت منها سواءً القرآن والسنة أو جدليات السابقين عليه من أشاعرة ومعتزلة.**
- **المنهج المقارن في إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف في استخدامات قياس الغائب على الشاهد بين الجويني وغيره من أشاعرة ومعتزلة.**
- **المنهج النقدي في إبراز إيجابيات وسلبيات الاستخدام الجدلى لقياس الغائب على الشاهد عند الجوينى في تقرير مذهبه في إثبات بعض الصفات الإلهية أو الرد على مخالفيه.**

البنية الموضوعية للبحث:

يعد الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد من أهم مناهج الأشاعرة الاستدلالية الجدلية، وهو أحد آليات العقل الجدلي المنهجية عند الجويني الذي استخدمه عند تأسيس مذهبه في علم توحيد الصفات والأفعال الإلهية والرد على المخالفين له، لذا نرى تقسيم البنية الموضوعية للبحث إلى محورين، وهما:

المحور الأول: الإشكاليات النظرية لقياس الغائب على الشاهد، وتنقسم إلى قسمين، وهما: أ) في إشكالية المفاهيم. ب) في إشكالية الأطر الضابطة.

المحور الثاني: إشكاليات التطبيق لقياس الغائب على الشاهد: أ) إشكالية تقرير المذهب. ب) إشكالية الرد على المخالفين.

وفيما يأتي تفصيل ذلك:

المحور الأول: الإشكاليات النظرية لقياس الغائب على الشاهد:

ينقسم هذا المحور ـ كما قلنا ـ إلى قسمين، وتفصيلهما كالآتي:

أ) إشكالية المفاهيم:

يتمكن الإنسان بالعقل من معرفة المتماثلات فيحكم عليها بالتماثل، والمختلفات والحكم عليها بالاختلاف، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعرف الجويني الاستدلال بالشاهد على معرفة الغائب بقوله:"أن يجب الحكم والوصف للشيء في الشاهد لعلة ما، فيجب القضاء على أن كل من وصف بتلك الصفة في الغائب، فحكمه في أنه مستحق لها لتلك العلة حكم مستحقها في الشاهد"([1]).

كما يوضح الجويني منهجه في تعريف القياس بقوله:"وإذا قيل لنا: مالقياس؟ عرفنا أولاً أنا لم نسأل عن الصحيح والفاسد، وإنما طولبنا بإثبات رسم مشعر بالقياس: صحيحه وفاسده، قطعيه وظنيه، عقليه وشرعيه، فنذكر أقرب رسم يقرب من الوفاء بالاحتواء على الغرض"([2]) وكان ذلك في نظره ما قاله القاضي أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٢هـ) من أن"القياس حمل معلوم على معلوم، في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر يجمع بينهما، من إثبات حكم، أو صفة، أو نفيهما"([3]).

يذكر ابن فورك أن أبا الحسن الأشعري قال:"إن الاستدلال هو النظر، والفكرة من المفكر والمتأمل، وهو الاستشهاد وطلب الشهادة من الشاهد على الغائب، وليس المراد بالغيبة هنا الحجاب والستر، وإنما غيبة العلم، والشاهد هو المعلوم، والغائب هو المراد علمه، والشاهد هو المتاح من المعلومات التي هي

---

[1]) الجويني: الشامل في أصول الدين، ص٢٩١.

[2]) الجويني (أبو المعالي): البرهان في أصول الفقه، الجزء الثاني، تحقيق: عبد العظيم الديب، منشورات جامعة قطر١٣٩٩هـ، ص٧٤٥.

[3]) المصدر السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

الأصل في باب الاستدلال على الغيبيات"([1]) ويتابعه الباقلاني، إذ يقول:"إذا وجب الحكم والوصف للشيء في الشاهد لعلة ما، فيجب القضاء على أن كل من وصف بتلك الصفة في الغائب، فحكمه في أنه مستحق لها لتلك العلة حكم مستحقها في الشاهد...، فإن قال قائل: فما معنى الدليل عندكم؟ قيل له: هو المرشد إلى معرفة ما الغائب عن الحواس وما لا يعرف باضطرار، وهو الذي ينصب الآمارات ويورد الآيات من الإيماء والإشارات، مما يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس...، وإنما الدليل في الحقيقة هو الأسباب المتوصل بها إلى معرفة الغائب عن الضرورة والحواس من الأمارات والعلامات والأحوال التى نعرف بها المستنبطات"([2]).

بعبارة أخرى، إن كل ما هو معلوم يمكن أن نسميه شاهدًا سواءً أكان خاضعاً لحاسة من حواسنا الخمس، أم كان معلوماً لنا عن طريق الاكتساب كالعلم المستفاد من التجربة، أو عن طريق الاضطرار؛ كعلم الإنسان بما في نفسه، ومع أن الشاهد أعم من (الإنسان) إلا أنه احتل الصدارة في استدلالات المتكلمين، حيث كانوا ينطلقون منه باعتباره حاملاً للوصف، كما أن الغائب وإن كان عامًا في كل ما غاب عنا معرفته إلا أن المقصود به في أغلب استدلالات المتكلمين هو (الله).

هنا نود أن نشير إلى أن مفهوم الخلافين عند الجويني يتضح من خلال قوله:"والمختلفان كل موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس ما لم يثبت للثاني"([3]) وأما مفهوم المثلين؛ فيتضح من خلال قوله:"اعلموا أرشدكم الله أن عبارات المتكلمين ومذاهبهم اختلفت في حقيقة المثلين، والذي صار إليه أهل

([1]) ابن فورك (محمد بن الحسن): مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: أحمد السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة١٤٢٥هـ، ص٣٠٢.

([2]) الباقلاني (أبو بكر): التمهيد، عني بتصحيحه: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت١٩٥٧هـ، ص١٣، ١٤.

([3]) الجوينى (أبو المعالى): الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلى عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجى، مصر١٣٦٩هـ، ص٣٤.

الحق أن المثلين: كل شيئين سد أحدهما مسد الآخر فيما يجب ويجوز من الصفات، وربما عبر الأئمة عن ذلك، فقالوا: المثلان: كل موجودين مستويين فيما يجوز من صفات الإثبات، وربما قالوا: هما الموجودان اللذان يجب لأحدهما ما يجب للثاني، ويجوز له ما يجوز للثاني، ويمتنع عليه ما يمتنع على الثاني، وجملة العبارات راجعة إلى محصول واحد، وهى الاستواء في صفات النفس"([1]).

ب) الأطر الضابطة:

يمكننا القول بأن الأطر الضابط لقياس الغائب على الشاهد عند الجويني تتمثل في أمرين، وهما؛ أولاً: الوعي بالمغايرة بين الغائب والشاهد، وثانيًا: ضرورة الجوامع العقلية بين الشاهد والغائب، وفيما يأتي التفصيل:

أولاً: الوعي بالمغايرة بين الغائب والشاهد:

إن الوعي بالمغايرة بين الغائب والشاهد يعكس حرص الجويني على الارتباط بالتأسيس القرآني لتلك المغايرة؛ إذ أن ما يميز الله بحسب القرآن الكريم أنه(ﷻ): (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)([2]) لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله. لذا، فمن الطبيعي اعتبار قياس الغائب على الشاهد هو: قياس المغايرة بين الله والإنسان من كل وجه، وأن ينطلق النقد السني لقياس الغائب على الشاهد في أنه لا يجوز قياس الله على الإنسان سواءً من جهة الذات، أو الصفات، أو الأفعال؛ فقد أخطأ أهل التمثيل عندما قالوا: لا نعقل من الوجه المضاف إلى الله إلا ما نعقله من وجه الإنسان المشاهد لنا، ولا نعلم استواءً إلا بالاستواء المشاهد؛ أي لا بد أن نحمل كيفية الاستواء الغائب عنا على الاستواء المشاهد لنا، ولا بد أن نحمل عين الله على العين في الشاهد، وهم يدركون أنها معانى غائبة، ولكن

([1]) الجوينى: الشامل في أصول الدين، ص٢٩٢.
([2]) سورة الإسراء: الآية١١.

عقولهم لا تقف بهم عند حد الايمان بها، ولكن لا بد من أن نقيس صفة الغائب على صفة الشاهد.

على سبيل المثال، فمن الطبيعي أن ينفي الباقلاني المماثلة بين الخالق والمخلوق؛ إذ يقول:"ولا يجوز أن يكون صانع المحدثات مشبهًا لها؛ لأنه لو أشبهها لكان لا يخلو أن يشبهها في الجنس أو في الصورة، ولو أشبهها في الجنس، لكان محدثًا مثلها ولكانت قديمة مثله؛ لأن المشتبهين هما ما سد أحدهما مسد صاحبه وناب منابه"([1]) كما ينطلق لاهوت التقديس عند الغزالي من أن الله(ﷻ):"لا تشبه صفاته صفات الخلق كما لا تشبه ذاته ذات الخلق"([2]) ولذلك فتسمية الله(ﷻ) قادراً وتسمية العبد قادرًا لا توجب مماثلة قدرة الله لقدرة العبد، وكذا تسميته عالمًا، مريدًا، وحيًا، وسميعًا، وبصيرًا، ومتكلمًا، مع تسمية عباده بهذه الأسماء لا يستلزم أن علمهم كعلمه، ولا إرادتهم كإرادته، ولا حياتهم كحياته ...، وما يوجد فى الخارج من الأسماء لا يوجد مطلقاً كلياً، وإنما يوجد معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سمى الله بها، كان مسماه معينًا مختصًا به، وإذا سمى بها العبد، كان مسماه مختصًا به، فما يوصف الله به ويصف به العبد، يوصف الله به على ما يليق به، ويوصف العباد على ما يليق بهم من ذلك([3]) فالخلاصة هي أن كل ما خطر ببالك فماهية الله وصفاته وأفعاله على خلافه.

إذا كان الواقع هو المغايرة، فمن أين جاءت ضرورة أو مشروعية استخدام قياس الغائب على الشاهد؟ والإجابة ببساطة تتمثل أن الجدليون يرون أن هذ القياس لا يستخدم فقط في حال المثلين، وإنما يمكن استخدامه أيضاً في الخلافين، بالإضافة إلى انعدام البديل، وحتى أولئك الذين يرون إمكانية استبداله

([1]) الباقلاني: التمهيد، ص٢٥.

([2]) الغزالي (أبو حامد): الأربعين في أصول الدين في العقائد وأسرار العبادات والأخلاق، عنى به وخرج أحاديثه: عبد الله عرواني، مراجعة محمد بشير الشقفة، دار القلم، دمشق١٤٢٤هـ، ص٣١.

([3]) ابن أبى العز الحنفي (صدر الدين): شرح العقيدة الطحاوية، الجزء الأول، تحقيق: عبد الله التركى|& شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٩٠م، مقدمة التحقيق، ص٢٠.

بقياس الأولى، فأيضاً لا يمكنهم عند التطبيق تجاوز الشاهد كبعد يفرض نفسه عند النفي والإثبات على حد سواء.

بعبارة أخرى، تبرز فاعلية الاستدلال بالشواهد الحسية في علم الصفات والأفعال الإلهية إلى اتجاهين هما؛ الاتجاه الأول: أنصار الاستدلال بالشواهد الحسية من أجل نفي المماثلة وإثبات المغايرة بين الغائب والشاهد، وهم أنصار الإثبات التنزيهي. وحتى المعطلة دعاة النفي التعطيلي كالمعتزلة يدخلون تحت هذا الاتجاه؛ لأنهم القائلون بدرجة المغايرة أياً ما كانت درجة المغايرة، والاتجاه الثاني: أنصار الاستدلال بالشواهد الحسية من أجل إثبات المماثلة ونفي المغايرة بين الغائب والشاهد، ويمثله المشبهة والمجسمة.

من ناحية أخرى، تنقسم المغايرة بين الله والإنسان، وهي؛ الأولى: المغايرة الإجمالية؛ كأن نقول بأن الله مغاير للإنسان في الذات والصفات والأفعال، والثانية: المغايرة التفصيلية كل صفة وفعل على حدة. والمثال الأول: يقول الجويني:" كل صفة في المخلوقات دل ثبوتها على مخصص يؤثرها ويريدها، ولا يعقل ثبوتها دون ذلك، فهي مستحيلة على الإله، فإنها لو ثبتت له، لدلت على افتقاره إلى مخصص دلالتها في حق الحادث المخلوق"([1]) والمثال الثاني: يرى الجويني أن الله تقدس عن الصفات المفتقرة إلى تخصيص فينا([2]) ويقول:"من أحاط بالصفات الجائزة للمخلوقات أرشدته إلى ما يجب لصانعها وبارئها من الصفات، فدل وجود الحوادث على وجوب صانعها، فإن الجائز لا يقع بنفسه، ولا يتصف وجود صانعه بالجواز، فإنه لو كان جائزاً لافتقر افتقار صنعه"([3]) فظهر أن جواز الصفات الثابتة للحوادث دالة على وجوب هذه الصفات للصانع([4]).

([1]) الجويني (أبو المعالي): العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث١٤١٢هـ، ص٢١.

([2]) المصدر السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

([3]) الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٤.

([4]) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ثانيًا: ضرورة الجوامع العقلية بين الشاهد والغائب:

يعد بناء الغائب على الشاهد من أدلة العقول عندالجويني أول متكلم أشعري توسع فى استخدام الجوامع العقلية الأربعة الضابطة بين الشاهد والغائب، والتي تعصم مستخدم القياس من الوقوع في الزلل، وهى:

- **جامع العلة.**
- **جامع الشرط**
- **جامع الحقيقة.**
- **جامع الدليل.**

الأول: جامع العلة: مع أن الجويني شأنه شأن الأشاعرة الذين قالوا باقتران العادة بين السبب والمسبب، إلا أنه يرى إمكانية إطراد العلة شاهدًا وغائباً؛ إذ يقول:"فإذا ثبت كون حكم معلولاً بعلة شاهدًا، وقامت الدلالة عليه، لزم القضاء بارتباط العلة بالمعلول شاهداً وغائبًا، حتي يتلازما، وينتفي كل واحد منهما عند انتفاء الثاني، وهذا نحو ما حكمنا بأن كون العالم عالماً شاهدًا، معلل بالعلم([1]).

الثانى: جامع الشرط: معنى الشرط هو: مالا يتم وجود الشيء ومعرفته إلا به، ولا يكون داخلاً في حقيقته؛ إذ يقول الجويني:"فإذا تبين كون الحكم مشروطًا بشرط شاهدًا، ثم يثبت مثل ذلك الحكم غائبًا، فيجب القضاء بكونه مشروطًا بذلك الشرط اعتبارًا بالشاهد، وهذا نحو حكمنا بأن كون العالم عالمًا، مشروط بكونه حيًا، فلما تقرر ذلك شاهدًا اطرد غائبًا([2]) وجدير بالذكر أن الجويني يقول:" إن المعتزلة ـ وإن خالفونا في أحكام العلل ـ لم يخالفونا في قضية الشرط، وحكموا بوجوب طرد الشرط شاهدًا وغائبًا، وقالوا: إذا كان كون الواحد منا عالماً شاهدًا، مشروطاً بكونه حيًا، فكذلك كون القديم تعالى حيًا شرطًا في كونه عالماً قادرًا"([3]).

([1]) الجوينى: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص٨٣.

([2])المصدرالسابق، الصفحة نفسها.

([3]) الجوينى: الشامل في أصول الدين، ص٦٨٦.

الثالث: جامع الحقيقة أو الحد: وهو القول الدال على ماهية الشيء، ومن أكثر الجوامع استخداماً في إثبات ونفي الصفات بناءً على معناها شاهدًا المطرد على مثيلتها في الغائب، وعلى سبيل المثال يقول الجويني:"مهما تقررت حقيقة شاهدًا في محقق اطردت في مثله غائباً، وذلك نحو حكمنا بأن حقيقة العالم، من قام به العلم"([1]) وهذا الجامع يبرز بوضوح المؤثرات اللغوية في جدليات الصفات الإلهية عند الجويني وغيره من الأشاعرة والمعتزلة.

الرابع: جامع الدليل: معنى الدليل هو ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى المطلوب، ويرى الجويني أن طريق الدليل لا يختلف شاهدًا وغائبًا؛ إذ يقول:"فإذا دل دليل على مدلول عقلاً، لم يوجد الدليل غير دال شاهدًا وغائبًا، كدلالة الإحداث على المحدث([2]) شاهدًا وغائبًا، ثم أورد الجوينى أمثلة تبين إطراد تلك الجوامع العقلية فى الغائب والشاهد؛ إذ يقول:"فأما الجمع بالعلة، فكقول مثبتى الصفات: إذا كان كون العالم عالمًا شاهدًا معللاً بالعلم لزم طرد ذلك غائباً، والجمع بالحقيقة كقول القائل: حقيقة العالم شاهدًا من له علم، فيجب طرد ذلك غائبًا، والجمع بالشرط كقولنا: العلم مشروط بالحياة شاهدًا، فيجب طرد الحكم بذلك على الغائب، والجمع بالدليل كقولنا: الحدوث والتخصيص والإحكام يدل على القدرة والإرادة والعلم شاهدًا؛ فيجب طرد ذلك غائباً"([3]).

ينتقد الجويني قياس الغائب على الشاهد بقوله:"وإن عنى الناقلون بالقياس العقلي اعتبار وقوف نظر في غائب على استثارة معنى من شاهد، فهذا باطل عندي، لا أصل له، وليس في المعقولات قياس، وقد فهم عنا ذلك طالب المعقولات"([4])، ومع ذلك، نجد الجويني يقول:"فأما بناء الغائب على الشاهد فلا أصل له، فإن التحكم به باطل وفاقاً، والجمع بالعلة لا أصل له؛ إذ لا علة ولا معلول عندنا، وكون العالم عالماً هو العلم بعينه، والجمع بالحقيقة ليس بشيء،

([1]) الجوينى: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص٨٤.
([2]) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
([3]) الجويني: البرهان في أصول الفقه في أصول الفقه، الجزء الأول، ص١٢٨.
([4])الجويني: البرهان في أصول الفقه في أصول الفقه، الجزء الثاني، ص٧٥١.

فإن العلم الحادث مخالف للعلم القديم، فكيف يجتمعان مع اختلافهما؟ فإن قيل: جمعتهما العلمية، فهو باطل مبني على القول بالأحوال"([1])، ويضيف قائلاً:"والقول الجامع في ذلك: أنه إن قام الدليل على المطلوب في الغائب، فذكر الشاهد لا معنى له، وليس في المعقول قياس، وهذا يجري في الشرط والدليل"([2])؛ كالحادث الدال بجواز وجوده على مقتض يخصصه بالوجود الجائز، وكذلك الإتقان الدال على علم المتقن، والتخصيص الدال على إرادة المخصص([3]).

هكذا، فبالاضافة إلى الاستئناس بالاستدلال القرآني بالشواهد الحسية في تقريب بعض الغيب من الأذهان البشرية، فإننا نجد أن إبراز الحجية المعرفية والاستدلالية لقياس الغائب على الشاهد في استلزام الجوامع العقلية الأربعة التي تجعل من المنطقي طرد الحكم من الشاهد على الغائب، وتعصم عملية القياس من الوقوع في الزلل؛ أي أن جدليات الإثبات والنفي في علم الصفات الإلهية تتمثل في أربعة طرق، هي:

- **الأول: طريق الإثبات والنفي بالشرط.**
- **الثاني: طريق الإثبات والنفي بالعلة.**
- **الثالث: طريق الإثبات والنفي بالدليل.**
- **الرابع: طريق الإثبات والنفي بالحقيقة.**

المحور الثاني: اشكاليات التطبيق لقياس الغائب على الشاهد:

ينقسم هذا المحور ـ كما قلنا ـ إلى قسمين، وهما؛ أ) في إشكالية تقرير المذهب. ب) في إشكالية الرد على المخالفين، والتفصيل كالآتي:

([1]) المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٣٠.

([2]) المصدر السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

([3]) الجوينى: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص٨.

أ) إشكالية تقرير المذهب:

المقصود بتقرير المذهب هو: تأييد مذهب الجويني في إثبات بعض الصفات الإلهية، لذا فالسؤال الذي يفرض نفسه على ذهن الباحث هو: إلى أي حد استطاع الجويني توظيف الاستدلال بالشواهد الحسية في إثبات صفات الجمال والكمال بما يليق بالذات الإلهية وأفعالها؟

جاءت المحاولات الجدلية للاستدلال بالشاهد على الغائب والمشهور بـ(قياس الغائب على الشاهد) أملاً فى أن يمتلك المتكلم بهذا القياس ما يؤهله لتجاوز المسافة ما بين الإلهى والبشرى, وإشباع حب الاستطلاع المعرفى، وخاصة وأن ضرورة حضور الشهود البشرى لمعرفة الغيب الإلهى، تأتى من أن العقل الجدلى عند المتكلمين لا يملك فهم الصفات الإلهية إلا من خلال إعتبارات بشرية إما بنية المماثلة بين الله والانسان، وإما بنية المفارقة بينهما؛ إذ يرى بعض المتكلمين أن الشاهد يدل على المثل والخلاف، بل دلالته على الخلاف أوضح؛ إذ نجد أن الفرق الكلامية التى تزعم أنها تحرص على تنزيه الذات الإلهية من كل ما يماثلها بذوات المخلوقات؛ تسقط من حيث لا تدرى فى الاستدلال بالشاهد على الغائب، وإن كان ذلك نفياً لا إثباتاً.

لذا، يعتبر قياس الغائب على الشاهد من أكثر مناهج الاستدلال الكلامية إثارة للجدل، حيث لا يمكن للمتكلم الافلات من استخدامه في علم الصفات الإلهية، فمن يعارض مستخدميه هو نفسه يستخدمه من حيث لا يدرى، وربما يرجع ذلك إلى أن امكانيات اللغة والعقل فى الفهم والمعرفة والاستدلال لابد من أن تمر عبر قياس الغائب على الشاهد تأييدًا أو معارضة، فمن يقبله ينطلق من الشاهد، ومن يرفضه ينطلق من الشاهد أيضاً، فلا يستطيع المتكلم التخلص من الشاهد فى فهم الغائب، ليعلن إما المفارقة أو المطابقة، ولذا يقول الجويني:" من انتهض لطلب مدبره، فإن إطمئن إلى موجود انتهى إليه فكره، فهو مشبه، وإن إطمئن إلى النفي المحض فهو معطل، وإن قطع بموجود، واعترف بالعجز عن درك حقيقته، فهو موحد، وهو معنى قول الصديق رضي الله عنه؛ إذ قال: (العجز عن درك

الإدراك إدراك) فإن قيل: فغايتكم إذن حيرة ودهشة، قلنا: العقول جائزة في درك الحقيقة، قاطعة بالوجود المنزه عن صفات الافتقار"([1]).

هذا، ولم يكتف الجويني في تأسيس لاهوت الإثبات بالاستدلال بالشواهد الحسية، بل كان من الطبيعي أن يهتم بالتأسيس النصي للاهوت الإثبات؛ إذ يقول:"وقد صرحت نصوص من كتاب الله تعالى بإثبات الصفات منها؛ قوله(ﷻ): (وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ)([2]) وقال متمدحًا مثنيًا على نفسه: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)([3]) أثبت لنفسه القوة، وهي القدرة باتفاق المفسرين"([4]).

كما يقول الجويني:"إن الاستشهاد بالشاهد على الغائب من غير تحرير وجمع لا يفضي إلى العلم"([5]) وفي موضع آخر يقول:"لا سبيل إلى إنكار الاستشهاد بالشاهد على الغائب من كل وجه، ولا سبيل إلى طرده من كل وجه، وإنما يسوغ به إذا اجتمع الشاهد والغائب في علة أو شرط، أو حقيقة أو دليل"([6])؛ لذا، يرى الجويني أنه سبيل الحكم غائباً رده إلى الشاهد([7]).

تعد معرفة وجود الله من أهم السوابق المنطقية على معرفة صفات الله الميتافيزيقية؛ يقول الجويني:"الكلام فيما بعد إثبات وجود الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم في ذكر ما يستحيل على الله سبحانه؛ وقسم فيما يجب لله سبحانه؛ وقسم فيما يجوز في أحكامه، فآلت مدارك الإلهيات إلى الاستحالة والوجوب"([8])،

([1]) الجوينى: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٣.

([2]) سورة فاطر: الآية١١.

([3]) سورة الذاريات: الآية٥٨.

([4]) الجوينى (أبو المعالى): لمع الأدلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تقديم وتحقيق: فوقية حسين محمود، مراجعة التحقيق: محمود الخضيرى، عالم الكتب، بيروت١٤٠٧هـ، ص١٠١، ١٠٢.

([5]) الجوينى: الشامل في أصول الدين، ص٢٢٤.

([6]) المصدر السابق، ص٢٢٥.

([7]) الجوينى: الشامل في أصول الدين ، ص٢٧٧.

والوجوب"([1])، لذلك يقول الجويني:"أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري"([2]) وفي موضع آخر يقول:"وإذا أحاط العاقل بحدث العالم، واستبان أن له صانعًا، فيتعين عليه بعد ذلك النظر في ثلاثة أصول: يحتوي أحدها على ذكر ما يجب لله تعالى من الصفات، والثاني يشتمل على ذكر ما يستحيل عليه، والثالث: ينطوي على ذكر ما يجوز من أحكامه، وتنصرم بذكر هذه الأصول قواعد العقائد إن شاء الله"([3]) وبذلك تتضح في نظري (الحكمة الإلهية وراء منظومة الخلق والتكليف والجزاء).

على أية حال، إذا كان علم الصفات الإلهية عند الجويني يتراوح ما بين الاستحالة والوجوب([4]) فإنه من الطبيعي أن نجده يستخدم قياس الغائب على الشاهد لإبراز ما يجب لله عز وجل؛ إذ يقول:"من أحاط بالصفات الجائزة للمخلوقات أرشدته إلى ما يجب لصانعها وبارئها من الصفات، فدل جواز وجود الحوادث على وجوب وجود صانعها، فإن الجائز لا يقع بنفسه، ولا يتصف صانعه بالجواز، فإنه لو كان جائزا لافتقر افتقار صنعه"([5]).

على سبيل المثال: في إثبات صفة القدرة، يقول الجويني:"صانع العالم قادر على جميع المقدروات، فإنا نعلم استحالة صدور الأفعال (المشاهدة) من العاجز عنها"([6])، ويضيف قائلاً:"ثم يدل جواز الحادثات على كون بارئها قادرًا، فإنا على الاضطرار نعلم أن المؤثر الفعال، يجب أن يكون مقتدراً على فعله، ويجب أن يكون مريدًا له، فإن القدرة لا توقع الفعل لعينها، بل بفعل القادر بالقدرة متى أراد. ثم يستحيل أن يريد ما لا يعلمه، ثم يستحيل الاتصاف بهذه الصفات دون الاتصاف بالحياة، فظهر أن جواز الصفات الثابتة للحوادث دال على وجوب هذه

([1]) الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٠.
([2]) الجوينى: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص١١.
([3]) المصدر السابق، ص٢٩.
([4]) الجوينى: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٠.
([5]) الجوينى: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٤.
([6]) الجوينى: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، ص٩٤.

الصفات للصانع"([1]). لذلك، لا يحكم على الله أنه قادر إلا بقياس الغائب على الشاهد بجامع الدلالة؛ إذ ثبتت من صحة الفعل، وهذا يدل على أن الله قادر.

كما يقول الجويني في إثبات صفة العلم:"صانع العالم عالم بجميع المعلومات"([2])؛ والدليل في نظره على ذلك هو أنه:"يستيقن كل لبيب أن الأفعال المحكمة المتقنة الواقعة على أحسن ترتيب ونظام وإتقان وإحكام لا تصدر إلا من عالم بها، ومن جوز صدور خط منظوم على على ترتيب معلوم، من عالم بالخط كان من المعقول خارجاً، وفي تيه الجهل والجًا"([3]).

وفي إثبات صفة الحياة، يقول الجويني:"صانع العالم حي"([4])، والدليل على على ذلك كما يقول:"إذا ثبت كونه صانع العالم؛ عالماً، وقادراً، فبالإضطرار يعلم كونه حياً؛ إذ يستحيل أن يتصف بالعلم والقدرة؛ ميت، أو جماد، وتجويز ذلك: مراغمة وعناد"([5]).

في إثبات صفة السمع والبصر والكلام، يقول الجويني:"صانع العالم سميع وبصير متكلم؛ إذ قد ثبت كونه حياً، والحي لا يخلو من الاتصاف بالسمع والبصر والكلام. وأضداد هذه الصفات نقائص، والرب سبحانه وتعالى منزه عن سمات النقص"([6])، ويضيف الجويني قائلاً:"يجب وصف الله تعالى بكونه سميعًا بصيرًا، والدليل عليه: أن الواحد منا إذا أبصر فإنه يجرى منه تحديق فى جهة المرئى، واتصال أشعة به، على مجرى العادة، وإذا سمع فقد يقرع الهواء صماخيه، والإدراك الحقيقى يقع وراء الاتصالات التى ذكرناها، وذلك الإدراك له مزية على العلم بالمغيب الذى لم يدرك، فالرب تعالى يدرك المبصر والمسموع على الحقيقة التى ندركه عليها ويتعالى عما تتصف به الحواس، والحدق،

([1]) الجوينى: العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، ص٢٤.
([2]) الجوينى: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، ص٩٤.
([3]) المصدر السابق، نفس الجزء، نفس الصفحة.
([4]) المصدر السابق، نفس الجزء، نفس الصفحة.
([5]) الجوينى: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، ص٩٤.
([6]) المصدر السابق، ص٩٧.

والصمخة، كما يعلم ذلك من غير نظر واستدلال، ويقدر من غير فرض جارحة وأداة"([1]).

كذلك يقول الجويني:"ومما يجب لله تعالى: الاتصاف بالكلام، وقد تقطعت المهرة فى إثبات العلم بوجوب وصف البارى سبحانه بالكلام، وهو خارج عن القاعدة التى هى مستند هذه العقيدة. فنقول: كما نعلم بعقولنا أن تردد الخلق على صنوف التغاير من الجائزات"([2]) ويضيف في موضع آخر"فكذلك تصرفهم تحت أمر مطاع ونهى متبع، ليس من المستحيلات. وإذا قطع بجواز ذلك، كما قضى بجواز جريان الخلائق على اختلاف الأحوال والطرائق، فكل جائز من صفات الخلق يستدل إلى صفة واجبة للخالق، فيجب انسلاكهم فى الأوامر والزواجر، اتصاف ربهم بالأمر والنهى والوعد والوعيد، وهو الملك حقًا، ولا يتم وصف الملك دون الاتصاف بالاقتدار على تغيير الخلق قهرًا، وإمكان توجيه الأمر والنهى عليهم تعبدًا وتكلفاً؛ فتقرر بذلك وجوب كونه تعالى وتقدس متكلمًا([3]).

كما يلجأ الجويني إلى قياس الغائب على الشاهد في إثبات الكلام النفسي؛ إذ يقول:"الكلام الحقيقى، شاهداً حديث النفس، وهو الذي تدل عليه العبارات المتواضع عليها، وقد تدل عليه الخطوط والرموز والإشارات، وكل ذلك أمارات على الكلام القائم بالنفس"([4]) ويقول أيضًا:"إذا ثبت أن القائم بالنفس: كلام، وليس هو حروفاً منتظمة، ولا أصواتاً مقطعة من مخارج الحروف، فليستيقن العاقل: أن الكلام القديم، ليس بحروف، ولا أصوات، ولا ألحان ولا نغمات"([5]).

هكذا تبين لنا مما سبق، أن قياس الغائب على الشاهد كان له دوراً مهماً في الاثبات الجدلى لبعض الصفات الإلهية عند الجويني مثل: القدرة والعلم والحياة والكلام.. الخ.

([1]) الجوينى: العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، ص٣١.
([2]) المصدر السابق، ص٢٥.
([3])الجوينى: العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، ص٢٦.
([4]) الجوينى: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، ص١٠٣، ١٠٤.
([5]) المصدر السابق، ص١٠٤.

هنا نود الإشارة إلى أنه يمكن التماس المؤثرات المعتزلية عند الجويني في ذلك؛ إذ نجد أن القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) يلجأ إلى استخدام قياس الغائب على الشاهد فى لاهوت إثبات الصفات الإلهية؛ إذ يقول:"فإن قيل: فما الدليل على أنه قادر؟ قيل له: لأن الفعل فى الشاهد لا يصح إلا من قادر، وقد صح من الله عز وجل الفعل، فيجب أن يقال: إنه قادر...، فإن قيل: فما الدليل على أنه تعالى عالم؟ قيل له: لأن الأفعال المحكمة كالكتابة والصناعة لا تصح إلا من عالم، وقد صح من الله تعالى ما يزيد عليها من الإحكام، كخلقه الإنسان على عجائب ما فيه من الصنعة، فيجب أن يكون عالمًا"([1]) فإن قيل: فما الدليل على أنه تعالى حى؟ قيل له: لأن كل من صح أن يعلم ويقدر، يجب أن يكون حيًا، وقد صح أن الله تعالى عالم قادر، فيجب أن يكون حيًا...، فإن قيل: فما الدليل على أنه تعالى سميع، بصير، مدرك للمدركات؟ قيل له: لأنه تعالى حى لا آفة به، والآفات تستحيل عليه. وكل من هذه صفته وجب كونه سميعًا وبصيرًا مدركًا للمدركات، كما نعلمه فى الشاهد"([2]).

ب) إشكالية الرد على المخالفين:

السؤال الذى يفرض نفسه على ذهن الباحث في جدليات الرد على المخالفين والفرق الضالة عند الجويني هو: إلى أي حد استطاع الجويني توظيف الاستدلال بالشواهد الحسية في الرد على فكرة النفي التعطيلى عند المعتزلة، والرد على الإثبات التشبيهي عند الكرامية؟

من التحكم في بناء الغائب على الشاهد شبهت المشبهة، وعطلت المعطلة، فقالت المشبهة: لم نرى فاعلاً ليس متصورًا، وقالت المعطلة: الموجود الذي لا يناسب موجوداً غير معقول([3]).

([1]) عبد الجبار (القاضى): الأصول الخمسة، تحقيق وتقديم: فيصل بدير عون، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة قطر١٩٩٨م، ص٧٢.

([2])عبد الجبار (القاضى): الأصول الخمسة، ص٧٣.

([3]) الجويني: البرهان في أصول الفقه في أصول الفقه، الجزء الأول، ص١٢٧.

يرى الجويني أن الاستخدامات الفاسدة لقياس الغائب على الشاهدكانت وراء تسرب منه التشبيه والتمثيل والتعطيل إلى جدليات المتكلمين، فظهرت ذهنية الإثبات التشبيهي عند الكرامية الذين تصوروا إن صفات الإنسان وأفعاله المشاهدة ما هى إلا محاكاة لصفات الله وأفعاله الغائبة عن حواسنا ومعارفنا البديهية، ويقول الجويني:"والذي دعاهم إلى ذلك طلبهم ربهم من المحسوسات، وما يتشكل في الأوهام، ويتقدر في مجاري الوساوس، وخواطر الهواجس، وهذا حيد بالكلية عن صفات الإلهية"([1]).

ظهرت ـ أيضاً ـ ذهنية النفي التعطيلى عند المعتزلة الذين يرون معنى النزول: الرحمة، ومعنى الاستواء: الاستيلاء، ومعنى الغضب: إرادة الانتقام؛ إذ يقول الجويني:"ذهبت طائفة إلى التعطيل من حيث تقاعدت عقولهم عن درك حقيقة الإله...، فهذا سبب زيغ المعطلة، وهم على مناقضة المشبهة([2]).

على سبيل المثال: يستخدم الجوينى قياس الغائب على الشاهد للرد على الإثبات التشبيهي عند الكرامية بالاثبات التنزيهي كما حدث على سبيل المثال في إثبات صفة مخالفة الله للحوادث؛ إذ يقول الجويني:"الرب يتقدس عن قبول الحوادث، واتفق على ذلك أهل الملل والنحل، وخالف إجماع الأمة: طائفة نبغوا من سجستان، لقبوا بـ(الكرامية) فزعموا: أن الحوداث تطرأ على ذات الباري تعالى عن قولهم...، والدليل على استحالة قيام الحوادث بذات الباري تعالى: أنها لو قامت به لم يخل عنها، وما لم يخل عن الحوادث حادث"([3]).

بعبارة أخرى، يقول الجويني:"من صفات نفس القديم تعالى مخالفته للحوادث، فالرب تعالى لا يشبه شيئاً من الحوادث، ولا يشبهه شيء منها"([4]) كما يضيف قائلاً:"الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، أنه لو قامت به لم يخل عنها، وذلك يفضي لحدوثه، فإذا جوز الخصم عرو

([1]) الجوينى: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٢.
([2])الجوينى: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٢.
([3]) الجويني: لمع الأدلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، ص١٠٩.
([4]) الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص٣٤.

الجوهر عن الحوادث، مع قبوله لها صحة وجوازاً، فلا يستقيم مع دليل استحالة قبول الباري للحوادث"([1])؛ كما يذكر الجويني استحالة قيام الحوادث بذات الباري، لذلك يقول:"يستحيل قيام الحوادث بذات الباري تعالى، فإن الحوادث لا تقوم إلا بحادث"([2])، ومن ناحية أخرى، يقول الجويني:"إن كل صفة فى المخلوقات دل ثبوتها على مخصص يؤثرها ويريدها، ولا يعقل ثبوتها دون ذلك، فهى مستحيلة على الإله، فإنها لو ثبتت له لدلت على افتقاره إلى مخصص دلالتها فى حق الحادث المخلوق"([3]).

كما يستخدم الجوينى قياس الغائب على الشاهد للرد على النفي التعطيلي عند المعتزلة بالنفي التنزيهي؛ إذ يقول:"والذي تبنى المعتزلة فاسد معتقدهم في نفي الصفات عليه، مصيرهم إلى أن كون الباري تعالى عالمًا واجب، والواجب يستقل بوجوبه عن مقتض يقتضيه، وليس كذلك كون العالم عالماً شاهدًا، فإنه جائز ممكن، فإذا ثبت افتقر إلى مخصص أو مقتض"([4]).

كما نجد الجويني في نقد متلازمة المعتزلة في إثبات العلم والحياة والقدرة لله، يقول:"ومما يبطل ما قالوه، أنهم طردوا الشرط شاهدًا وغائبًا، وحكموا بأن كون العالم مشروطًا بكونه حيًا، ثم قضوا بذلك في كون الباري تعالى عالمًا قادراً، فإذا لم يفصلوا بين الواجب والجائز في حكم الشرط، لم يسع لهم الفصل في حكم العلة، وهذا القدر كاف فيما نبغيه"([5]).

كما يقول الجويني:"وهذا الذي وضح بتأييد الله، يهد أصعب أركان المعتزلة في نفي الصفات، فإن من أعظم شبههم أن قالوا: لو أثبتنا للرب صفة قديمة،

([1]) المصدر السابق، ص٢٥.
([2]) الجويني: لمع الأدلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، ص١٠٣.
([3]) الجويني: العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، ص٢١.
([4]) الجوينى: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص٨٤.
([5]) المصدر السابق، ص٨٧.

لكانت مشاركة لذاته في أخص وصفها، والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في سائر الصفات"([1]).

كذلك في صفة الوجود يقول الجويني:"والذي يحق الحق في ذلك: أنهم استدلوا على وجود الرب بفعله، وزعموا لأن الطريق فيه الاستدلال بالشاهد، فكما لا يصدر الفعل شاهداً إلا عن موجود لزم القضاء بمثله غائبًا"([2]) كما حدث على سبيل المثال في الرد على فكرة تزامن القدرة والفعل؛ إذ يقول الجويني:"فإن قيل: ما ذكرتموه ينعكس عليكم في إثبات القدرة القديمة؛ إذ القدرة القديمة تقتضي تمكناً من الفعل، فالتزموا من إثبات القدرة الأزلية الحكم بإمكان فعل أزلي؛ قلنا: ليس من حكم القدرة التمكن بها ناجزًا؛ إذ لو قدرنا شاهدًا قدرة باقية، واعتقدنا ذلك مثلاً، فلا يمتنع تقدمها على المقدور، ولا يمتنع منع القادر عن مقدوره مع استمرار قدرته، فوضح بذلك أنا لا نشترط مقارنة وقوع المقدور والقدرة، ويستحيل من كل وجه التمكن من الفعل مع العجز عنه"([3]).

جدير بالذكر أن نشير إلى أن دلالة المطابقة بين الشاهد والغائب, دفعت المعتزلة إلى النيل من الحق الإلهى فى التوحيد والفعالية فى العالم، ووضع الأفعال الإلهية وصلتها بالإنسان موضع المراجعة النقدية البشرية، لدرجة الوصول إلى ما يمكن تسميته مجازاً بـ(الجبر البشرى لله) في تناول مفهوم العدل الإلهي في الخلق والتكليف والجزاء، وهو العجز في فهم العدل الإلهي بشكل مغاير لما يمكن تصوره من بشري.

بعدما أبرز الجويني أن فرق الضلال هى المشبهة والمعطلة، قال:"وأما فئة الحق فهدوا سواء الطريق، وسلكوا جدد الطريق، وعلموا أن الجائزات تفتقر إلى صانع، لا يتصف بالصفات الدالة على الافتقار، وعلموا أنه لو اتصف بها لكان شبيهًا لمصنوعاته، ثم لم يميلوا إلى النفي من حيث أن يدركوا حقيقة الإله"([4]).

([1]) الجوينى: الشامل في أصول الدين، ص٦٩٩.
([2]) المصدر السابق، ص٦٨٣.
([3]) الجوينى: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، ص٥٦.
([4]) الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص٢٣.

نتائج البحث:

أولاً: بقدر ما كان كتاب البرهان للجويني مسرحًا لنزع الشرعية عن قياس الغائب على الشاهد والنيل في حجيته المعرفية والاستدلالية، فقد كان كتاب الشامل مسرحًا لاستعادة شرعية هذا القياس وتوسيع دائرة الجوامع العقلية بين الشاهد والغائب، ووضع الأطر الضابطة لاستخدامه في الجدليات الكلامية، هكذا تارة يرفض الجويني هذا القياس، وتارة يقبله ويضع له الأطر الضابطة لاستخدامه، ويمكن حل هذه الاشكالية؛ بالقول بأن الجويني يري رفض عند الرفض النظري لقياس الغائب على الشاهد كان في ذهنه التحذير من الاستخدامات الفاسدة له، وقبوله على مستوى التطبيق نابع من الوعي بضرورته.

ثانيًا: على الرغم من أن موقف الإيديولوجي هو نفي التعليل العقلي لأفعال الله؛ لأن الله لا يفعل لغرض، إلا أن الجويني عند الرد على المعتزلة استخدم قياس الغائب على الشاهد، وكأنه ينادي بالتماثل في التعليل بين أفعال الله(ﷻ) وبين أفعال الإنسان.

ثالثًا: إن الدفاع عن الاستدلال بالشاهد على الغائب ينطلق من قاعدة التماثل بينهما، ولا الانطلاق من قاعدة المغايرة بين الشاهد والغائب تنزع الشرعية عن استخدام الاستدلال بالشاهد على الغائب، وهو ما يبرر عدم إفلات معارضو الاستدلال من اللجوء إليه؛ أي أن إشكالية استخدام قياس الغائب على الشاهد فى إلهيات المتكلمين لدى مؤيديه أو معارضيه تتمثل فى الحضور القهرى للإنسان فى أذهان المؤيد والمعارض على حد سواء، وكذلك من حاولوا استبداله بقياس الأولى بما يعكس حقيقة أن الفهم الجدلى لماهية الله لا يتجاوز ما يمتلكه المتكلم من قدرات لغوية وعقلية.

رابعًا: أما بالنسبة لمدى قابلية الصفات والأفعال الإلهية للمعرفة البشرية، ودور العقل في تصور صفات الله الميتافيزيقية، فإن جميع المؤمنون بوجود الله(ﷻ) يرون أنه متعال عن الوصف البشري باستثناء المشبهة والمجسمة،

وجميع الصفات التي وصف الله(ﷻ) بها نفسه ووصفه بها النبي الأعظم(ﷺ) معقولة في حد ذاتها، وتعكس الكمال بحسب المفهوم البشري، ولكن عندما تلحق بالذات الإلهية تثار إشكالية الكيفيات، حتى في ظل استخدام قياس الغائب على الشاهد، مما يجعلنا لا ندعي معرفة كيفيات الصفات الإلهية كما هي في حد ذاتها، وإنما ندركها كما تبدو للعقل في حدود إمكانياته المعرفية والاستدلالية سواء قبل الاستعانة بالوحى أو بعدها.

خامسًا: يمكن التأسيس النقلي لقياس الغائب على الشاهد من خلال الاستئناس بالاستدلال القرآني بالشواهد الحسية في تقريب بعض الغيب من الأذهان البشرية كما حدث في الرد على الطلب الإبراهيمي لرؤية مثالاً حسيًا على أحد أفعال الله، وهو إحياء الموتى.

سادسًا: إن مشروعية الاستدلال باستخدام الشواهد الحسية في لاهوت الوجود بضابط تجنب الكيفية يعطى مشروعية لاستخدامه فى لاهوت الماهية (الأسماء والصفات) فلا اختلاف من جهة المبدأ في الاستخدام الاجمالى في لاهوت الماهية، ولكن يجوز أن يحدث اختلاف عند الاستخدام التفصيلي؛ إذ يؤدي تجاهل ضابط (تجنب التكييف والتمثيل) إلى اندفاع البعض نحو لاهوت الإثبات التمثيلي وانجذاب البعض الآخر نحو دوامة لاهوت النفي التعطيلي.

سابعًا: ليس الغاية من استخدام الاستدلال بالشواهد الحسية في إثبات بعض الصفات الإلهية هو الوصول إلى القول بالتماثل بين الله(ﷻ) وبين الإنسان، وإنما الهدف هو أنه لا سبيل لتقريب ماهية الله إلى الأذهان إلا بالفهم البشري لصفاته المقدسة المحكوم بالنص المنزل من الله(ﷻ) كما لا يمكن الاستغناء عن هذا القياس ولا استبداله بالبرهان، فكيف نصر على تطبيقه فى اللاهوت الجدلى، في الوقت الذي عجز الفلاسفة عن الالتزام به فى اللاهوت الفلسفى؟ لذا، كان من الطبيعي أن يكون قياس الغائب على الشاهد من أهم مناهج الاستدلال فى علم توحيد الصفات والأفعال عند الجويني سواءً في تأسيس مذهبه في إثبات صفات

الكمال لله ونفي صفات النقص عنه أو في الرد على مخالفيه من المعطلة والمشبهة والمجسمة ودحض شبهاتهم.

أهم المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

أولاً: مصادر البحث:

١) الجوينى (أبو المعالى): الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى & على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجى، مصر١٣٦٩هـ.

٢) ـــــــ: البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، منشورات جامعة قطر١٣٩٩هـ.

٣) ـــــــ: الشامل في أصول الدين، تحقيق وتقديم: على سامي النشار & فيصل بدير عون & سهير محمد مختار، منشأة المعارف، الأسكندرية١٩٦٩م.

٤) ـــــــ: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث١٤١٢هـ.

٥) ـــــــ: لمع الأدلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تقديم وتحقيق: فوقية حسين محمود، مراجعة: محمود الخضيرى، عالم الكتب، بيروت١٤٠٧هـ.

ثانياً: مراجع البحث:

١) الأشعرى (أبو الحسن): مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين، الجزء الثانى، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة١٩٦٩م.

٢) ابن أبى العز الحنفي (صدر الدين): شرح العقيدة الطحاوية، الجزء الأول، تحقيق: عبد الله التركى & شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٩٠م.
٣) ابن فورك (محمد بن الحسن): مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق: أحمد السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٢٥هـ.
٤) ابن قاوان (شهاب الدين): شرح العقائد العضدية للعلامة عضد الدين الإيجي، تحقيق: نزار حمادي، دار الجيل، بيروت١٤٣٢هـ.
٥) ابن قدامة المقدسي (موفق الدين): تحريم النظر في كتب الكلام، تحقيق: عبد الرحمن دمشقية، دار عالم الكتب، الرياض١٤١٠هـ.
٦) ـــــ: صفة العلو لله الواحد القهار، دار الصحابة للتراث للنشر والتحقيق والتوزيع، طنطا١٤١٣هـ.
٧) ـــــ: لمعة الاعتقاد، المكتب الإسلامي، بيروت١٣٩٥هـ.
٨) آل الشيخ (صالح بن عبد العزيز): شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، لابن موفق المقدسي، تحقيق: عادل رفاعي، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، القاهرة١٤٣٣هـ.
٩) الباقلاني (أبو بكر محمد الطيب): التمهيد، عني بتصحيحه: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت١٩٥٧هـ.
١٠) السنوسي (أبو عبد الله): شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد، تعليق: سعيد فودة، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن١٤٢٧هـ.
١١) الشهرستاني (أبو الفتح): الملل والنحل، تصحيح وتعليق: أحمد فهمي، دار الكتب العلمية، بيروت١٤١٣هـ.
١٢) عبد الجبار (القاضى): الأصول الخمسة، تحقيق وتقديم: فيصل بدير عون، لجنة التأليف والتعريب والنشر، منشورات جامعة قطر١٩٩٨م.

١٣) الغزالي (أبو حامد): الأربعين في أصول الدين في العقائد وأسرار العبادات والأخلاق، عنى به وخرج أحاديثه: عبد الله عرواني، مراجعة محمد بشير الشقفة، دار القلم، دمشق١٤٢٤هـ.

١٤) مدكور (إبراهيم): فى الفلسفة الاسلامية، منهج وتطبيقه، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة١٩٧٠م.

١٥) المقريزى (تقى الدين): الخطط والآثار، الجزء الثانى، مطبعة بولاق، القاهرة١٣٢٤هـ.